

هل بدأت إسرائيل بتطبيق استراتيجية لا يبد تجاه قطاع غزة: الهدوء مقابل الاقتصاد؟



صفحة (٢)

خلخة وهم الفصل بين «الساحات الفلسطينية»!



صفحة (٣)

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٢/٤/٢٦ الموافق ٢٥ رمضان ١٤٤٣هـ العدد ٥٣٤ السنة العشرون

الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع إلكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

قرار محكمة لاهاي بشأن روسيا يحزر مخاوف إسرائيلية من عقابها!

بقلم: أنطوان شلحت

يبدو أن قيام المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، كريم خان، ولا سيما خلال زيارته التي أجراها الأسبوع الماضي إلى مدينة بوتشا في ضواحي العاصمة الأوكرانية كييف، بتصنيف أوكرانيا بأنها «مسرح جريمة»، وقوله في تصريحات صحافية إن المحكمة الجنائية الدولية لديها «أسباب معقولة للاعتقاد بارتكاب جرائم تدخل في اختصاصها في أوكرانيا»، حزن من عقابها مخاوف إسرائيلية كانت مكتومة في ضوء قرار المحكمة هذا، الصادر في شباط ٢٠٢١، والذي نص على أن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية تمتد إلى الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ (الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة) وتشملها، ومعنى هذا أن المدعي العام للمحكمة مخول صلاحية فتح وإجراء تحقيقات جنائية في جرائم الحرب التي تُتهم إسرائيل باقترافها في هذه الأراضي، وفي حينه تميزت ردة الفعل الفلسطينية بالترحيب الكبير بهذا القرار واعتباره قراراً تاريخياً، في حين أن ردة الفعل من جانب إسرائيل والولايات المتحدة اتسمت بالغضب العارم إلى حد الجنون حيال هذا القرار، والتشديد على رفضه ومحاولة الطعن في صدقيته ومشروعيته، بل الطعن في صدقية المحكمة الدولية بالمجمل وشن هجوم كاسح عليها ورميها بأقذع الأوصاف، إلى درجة وصف قرارها الأخير هذا بأنه «معاد للسامية»!

ومثلما سبق أن أشار الزميل سليم سلامة (المشهد الإسرائيلي)، «٢٠٢١/٧/٨». لم يكن من قبيل الصدفة، إطلاقاً، أن يأتي هذا الهجوم على المحكمة الدولية من هاتين الدولتين تحديداً، والأين بالذات، على خلفية حقيقتين أساسيتين: الأولى، أن إسرائيل والولايات المتحدة ليستا من ضمن الدول الـ ١٣٨ التي وقعت «ميثاق روما» الذي أنشئت محكمة الجنايات الدولية في العام ٢٠٠٢ وموجبه وفق مواد نظامه الأساس التي تتعلق، أساساً، بجرائم إبادة الشعوب (جينوسايد)، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحروب المختلفة؛ والثانية، أن إسرائيل والولايات المتحدة تواجهان في الوقت الراهن احتمال إجراء تحقيقات جنائية مع مسؤولين رسميين كبار فيهما، سياسيين وعسكريين: إسرائيل على خلفية احتلالها المستمر في الأراضي الفلسطينية وما اقترفت من جرائم مختلفة لا تعد ولا تحصى؛ والولايات المتحدة على خلفية احتلالها في أفغانستان وما تخلله من جرائم حرب ارتكبتها الجيش الأميركي، قواته وقادته وجنوده، ضد الشعب الأفغاني.

وتؤكد ورقة تقدير موقف جديدة صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب أن طريقة نشاط خان، الذي سيغفل منصب المدعي العام في محكمة لاهاي مدة تسعة أعوام، تبين بجلاء أنه يتبع نهج جعل هذه المحكمة عنصراً مركزياً وذات تأثير في المصراعات في وقت وقوعها الحقيقي بما من شأنه أن يضيء عليها صفة حامي النظام العالمي في مقابل كل من يحاول تقويضه.

بموازاة ذلك فإن إخضاع روسيا إلى التحقيق من جانب هذه المحكمة يمكن، وفقاً للورقة نفسها، أن يشكل نقطة تحول في كل ما يرتبط بموقف الرأي العام العالمي حيال محكمة لاهاي، وتعيد الورقة إلى الأذهان أنه في الماضي القريب تعرضت هذه المحكمة إلى انتقادات حادة على خلفية محاولتها استخدام صلاحياتها ضد سكان دولة ليست عضواً فيها، وجاءت بالأساس من جانب الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة دونالد ترامب على خلفية التحقيق بشأن أفغانستان، غير أنه في الوقت الحالي تحظى هذه المحكمة بنظرة إيجابية لدى مزيد من الأوساط في الرأي العام العالمي بسبب موقفها من الحرب التي تشنها روسيا، وفي هذا السياق أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أن إدارة الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن ستواصل التعاون في كل ما يتعلق بارتكاب جرائم حرب من طرف القوات الروسية بما في ذلك مع مؤسسات دولية، في إشارة واضحة إلى محكمة لاهاي، وفي يوم ٢٠٢٢/٣/٢٤ أعلنت بريطانيا أنها فضلاً عن تقديم والشرطة بهدف تقديم أي مساعدة مطلوبة ضمن التحقيق، وبعد ذلك بأيام أعلنت أيضاً أنها عينت محامياً بريطانيا شغل منصب قاضٍ في هذه المحكمة في العام ٢٠٢١ كمستشار مستقل للمدعية العامة في أوكرانيا. وتلفتت الورقة إلى أن قرار محكمة لاهاي بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا جاء في إثر توجه ١٤ دولة عضو في المحكمة إليها، ما يعكس مشروعيتها الكبيرة والتأييد السياسي الواسع الذي تحظى به. وفي هذا الصدد ارتأى المدعي العام للمحكمة أن ينوّه على وجه خاص بالتوجه الذي تلقاه من اليابان والتي تعتبر أول دولة آسيوية تتقدم بطلب إجراء تحقيق إلى هذه المحكمة ما يدل على اتساع نطاق التأييد لها ليشمل قارة أخرى.

موجب ما تقدره الورقة الإسرائيلية فإن هذه النزاعات المستجدة يمكن أن تؤثر على التحقيق الذي قرزت هذه المحكمة إجراءه بشأن إسرائيل من عدة جوانب، وأبرزها ما يلي:

أولاً، زيادة التوجه المتعاطف مع محكمة العدل الدولية ولا سيما من جانب الدول الغربية، والذي يحتمل أن يضع عقبات أمام سعي إسرائيل لتجنيد دول وجهات ذات تأثير من أجل مهاجمة مشروع. وبناء على ذلك يمكن أن تكون هناك سوابق لتجنيد إليها المحكمة حيال هذه المزارع، وفي حال حدوث مثل هذا الأمر فسستكون هذه السوابق ذات صلة أيضاً بالنسبة إلى إسرائيل وارتباطاً بالهجمات التي يقوم بها جيشها ضد أهداف فلسطينية.

رباعاً، يبدو أنه بخلاف ما كان يقوم به مكتب المدعي العام في محكمة لاهاي حتى الآن، يتم التركيز على حالات تعدد «أقل خطورة» من الحالات التي قامت المحكمة بالتحقيق فيها في الماضي، ومثل هذا الأمر من شأنه تغيير قواعد اللعب المتعلقة بالتحقيق التي كانت متداوله، ما سينسحب على إسرائيل في حال جرى التحقيق في ممارساتها.



(أفب)

تفاعلات القدس المحتلة، فاعل رئيس في المشهد الداخلي الإسرائيلي.

الحكومة الإسرائيلية تقترب من مرحلة تحديد وضعيتها للمدى القريب، والرهان على عامل الزمن!

غالبيتها، بينما طرحها الآن من جديد.

من يريد انتخابات مبكرة؟

كما ورد سابقاً في عدد «المشهد الإسرائيلي» السابق، (١١ نيسان ٢٠٢٢)، فإن حجب الثقة عن الحكومة يحثان إلى تأييد أغلبية لا تقل عددياً عن ٦١ نائباً، هي أغلبية النواب الـ ١٢٠، وكل أغلبية تقل عن هذا العدد، وحتى بتساوي الأصوات، لاغية وفق القانون الإسرائيلي. وهناك إشكالية جدية، تمنع القائمة المشتركة المعارضة من الانضمام إلى اقتراحات حجب الثقة الواردة من اليمين، لأنها ستعني في ذات الوقت تأييد تشكيل حكومة برئاسة إحدى كتل اليمين الاستيطاني المعارض. من ناحية أخرى، فإن كتل المعارضة لن تغامر في طرح مشروع حل الكنيست طالما ليس لديها ٦١ نائباً مضموناً، لأنه أيضاً في هذه الحالة كل أغلبية تقل عن هذا العدد لاغية، وفي هذا الموضوع بالذات، بمعنى في حال سقط مشروع حل الكنيست، لا يمكن لأي كتلة برلمانية، أن تطرح مثل هذا المشروع، إلا بمرور ٦ أشهر على يوم التصويت على ذات المشروع وسقوطه؛ باستثناء الحكومة التي يمكنها التقدم باقتراح حل الكنيست في كل وقت.

إذا قلنا إن جميع كتل المعارضة معنية بانتخابات مبكرة طالما لم تجد كتلة كبيرة تنشق عن الحكومة وتنضم لها بما يضمن لها أغلبية، من دون القائمة المشتركة بطبيعة الحال، لتشكيل حكومة بديلة، فإن السؤال بشأن من هو معني بانتخابات مبكرة يوجه أساساً لكل الائتلاف الحاكم.

بالمكان القول إنه لا توجد كتلة واحدة، من جميع الكتل البرلمانية الثماني التي تشكل الائتلاف الحاكم، معنية بانتخابات مبكرة، لأنها ستخرج جميعها خاسرة، وهذا استنتاج نكره منذ تشكيل هذه الحكومة، وهو صحيح حتى الآن، إذ أن الخسارة ستكون في القوة البرلمانية، أو في المكانة السلطوية. وإذا ما عمدنا الاستطلاعات المبكرة، التي لا يمكن اعتمادها كواقع نهائي بل كمؤشر للواقع السياسي، فإن أكثر المتضررين من انتخابات مبكرة ستكون ثلاث كتل ائتلاف من حيث حجم القوة البرلمانية، وهي: كتلة «أمل جديد، اليمينية الاستيطانية، برئاسة جدعون ساعر، وكتلة «إسرائيل بيتنا» وهي أيضاً من اليمين الاستيطاني برئاسة أفيغدور ليبرمان، والقائمة الثالثة كتلة حزب ميرتس المحسوب على ما يسمى «اليسار الصهيوني»، وفق القاموس السياسي الإسرائيلي. التهديد الأكبر سيكون على «أمل جديد» وهو حزب منشق عملياً عن حزب الليكود، واستند في حملته الانتخابية على رفض استمرار شخص بنيامين نتنياهو في الحكم، بسبب تورطه بالفساد السلطوي، وخضوعه للمحاكمة، لكن هذه ورقة ستكون ضعيفة أمام جمهور اليمين الاستيطاني، بعد استبعاد نتنياهو عن الحكم لقربابه عام، ورؤية أي حكومة بديلة نشأت، وحينما تمنح استطلاعات الرأي؛ مقاعد لهذا الحزب فهذا يعني أنه سيصارع نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة، واستمرار وجوده في الحلبة البرلمانية تحت علامة سؤال. أما بالنسبة لحزب «إسرائيل بيتنا»، وزعيمه ليبرمان، فإنه سيضطر أيضاً من باب ذات الورقة التي لوح بها «أمل جديد»، ولكن أيضاً كونه يفقد من انتخابات إلى أخرى قسماً من قاعدته الانتخابية الأساسية، وهم المهاجرون إلى البلاد في العقود الثلاثة الأخيرة. وفي هذا الصدد، نقول مجدداً إن ليبرمان حطم مقولة إن الأحزاب التي تقوم على أساس شخص واحد، دون هيئات حزبية واضحة المعالم، لا تعمر طويلاً، وهذا صحيح لكل الأحزاب التي سبقت ليبرمان وظهرت بعده، إلا أن ليبرمان ما زال يقود حزبا بشكل انفرادي منذ ٢٣ عاماً.

حزب ميرتس هو أيضاً يعدد إلى دائرة احتمال عدم اجتياز نسبة الحسم، لأنه خسر في ظل الحكومة القائمة ورفته السياسية بمناهضة الاحتلال، رغم محدودية موقفه المتراجع من عام إلى آخر، لأنه يشارك في حكومة عززت كل سياسات الاحتلال والاستيطان، دون اعتراض منه، لذا نلاحظ أن ميرتس بات يركز أكثر على القضايا الاجتماعية، ومن أبرزها قضايا مثليي الجنس، ومعها جهاز الصحة، لكون رئيس الحزب نيتسان هوروفيتس وزير الصحة. ولكن كما هي حال باقي الأحزاب من الصعب حسم مصيره منذ الآن.

سيفتتح الكنيست دورته الصيفية القصيرة نسبياً، شهرين ونصف الشهر، في التاسع من أيار المقبل؛ وفي السياسة فإن أسبوعين ليسا بالفترة القصيرة، وكل الاحتمالات تبقى مفتوحة، إما لعودة استقرار الائتلاف ولو بشكل محدود، أو أن يحدث ما لا يمكن للائتلاف الحاكم أن يستمر أكثر.

في حال تم حل الكنيست في شهر أيار، فإن الانتخابات المبكرة قد تكون في أيلول أو تشرين الثاني، ويتم تشرين الأول يشهد ثلاثة أعياد يهودية، وإذا ما تجاوزت الحكومة شهر أيار، فإن كل انتخابات ستكون ابتداء من تشرين الثاني ولحقاً ومن الصعب رؤية أن الحكومة ستصمد طويلاً، وفق الظروف القائمة.

أن تستمر حتى يوم ٣١ آذار العام المقبل، وهو الموعد القانوني الأخير لإقرار ميزانية العام المقبل ٢٠٢٣، وإلا فإن الكنيست يحل نفسه تلقائياً.

ولا أحد يستطيع التخمين بصمود الحكومة لعام كامل من الآن، طالما استمر الوضع القائم، ولم تحدث مفاجأة غير مرتجة حتى الآن، لصالح الائتلاف الحكومي، مثل تراجع الناخبين المعتومدين من «يمينا».

لكن في الأيام الأخيرة، باتت الأنظار تتجه أكثر إلى مصير شراكة كتلة «القائمة العربية الموحدة»، في الائتلاف الحاكم، على ضوء تصاعد العدوان والتضييق على القدس والمسجد الأقصى المبارك، وأيضاً إذا ما تحققت تقديرات إسرائيلية بأن تقود الأحداث إلى تصعيد عام في الضفة، وحتى أمام قطاع غزة.

حينما أعلنت سيلمان عن تمردها، كان قد مرت أربع أمسيات شنت فيها قوات الاحتلال اعتداءات على المحتفلين بشهر رمضان المبارك، عند باب العمود في القدس المحتلة، وظهرت بوادر تصعيد، إلا أن كتلة «الموحدة» لم تبدأ موقف، حتى جاز يوم الاعتداء الأوسع في شهر رمضان، على المسجد الأقصى، يوم الجمعة ١٥ نيسان الجاري، وأمام المشاهد الصادرة والأجواء التي عفت شبكات التواصل والحلقات السياسية، بدأت ضغوط على الحركة الإسلامية (الشق الجنوبي) لسحب كتلتها من الائتلاف الحاكم، وهذه الضغوط وصلت إلى الكتلة البرلمانية، وإلى الصفوف القيادية الأولى في الحركة، وكان أولها بيان صادر عن عضو الكنيست مازن غنايم من كتلة «الموحدة»، الذي بعث برسالة إلى رئيس حكومته نفتالي بينيت، يبلغه فيه بأنه إن استمرت الاعتداءات على المسجد الأقصى، فإنه سيرى نفسه خارج الائتلاف الحاكم، ولكن حتى مطلع الأسبوع الجاري فإن غنايم لم ينفذ تهديده، رغم تكرار الاعتداءات والقتحامات للمسجد الأقصى. بعده أصدر رئيس مجلس الشورى في الحركة الإسلامية (الشق الجنوبي)، د. محمد سلامة، بياناً يطالب فيه الموحدة بالانسحاب الفوري من الائتلاف الحاكم، وصدرت دعوة مشابهة عن عضو الكنيست الأسبق ورئيس الحركة الإسلامية (الشق الجنوبي) الأسبق، الشيخ إبراهيم مرصور، كما أعلن المرشح السادس في القائمة الموحدة، الذي عملياً هو من سيدخل الكنيست في حال استقال أحد نواب قائمته، علاء الدين جبارين، من أم الفحم، براءته مما يجري، ما فسره كثيرون على أنه انسحاب من القائمة، ولم ينف جبارين هذه التفسيرات لمقولته؛ إذ كتب في صفحته في «الفيسبوك»، تحت صورة لجندي الاحتلال، «وصل السيل الرزق... هنا انتهت القصة»، ورداً على معقبن على المنشور، يشيرون إلى تواجد «الموحدة» في الحكومة ومسؤوليتها عما يجري، كتب جبارين: «أعلن البراءة أمام الله وأمامكم».

إلا أن مجلس الشورى طالما استمرت وتيرة الأحداث على حالها، وكما يبدو تجددت كتلة «الموحدة» عضويتها في الائتلاف الحاكم، وأيضاً في الكنيست، كما دعت «الموحدة» كتلة القائمة المشتركة للانضمام لها في تجميد عضويتها في الكنيست، ولا يوجد شيء في القانون الإسرائيلي يسمى تجميد عضوية برلمانية، وهو مجرد تصريح سياسي، صدر خلال عطلة الربيع للكنيست التي ستستمر حتى التاسع من أيار، وقالت وسائل إعلام عبرية إن قرار مجلس الشورى كان يتنسّق مسبق بين رئيس «الموحدة»، عضو الكنيست منصور عباس، ورئيس حكومته نفتالي بينيت، ورئيس الحكومة البديل، وزير الخارجية يائير لبيد، في سعي لامتصاص الغضب وإزالة الضغوط عن «الموحدة»، خاصة وأن القرار يصدر في فترة عطلة برلمانية.

قرار الحركة الإسلامية الجنوبية، ومعها كتلتها «الموحدة»، دل على أنه لا يوجد قرار بترك الائتلاف، طالما استمرت وتيرة الأحداث على حالها، وكما يبدو هناك من يراهن على عامل الزمن، وعودة الهدوء بعد انتهاء شهر رمضان وعيد الفطر، ومعها ذكرى قيام إسرائيل، ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني وفق التقويم العبري، يوم الخامس من أيار المقبل، ووفق هذا التقدير، فإنه إذا ما حل الهدوء، فإن هذا سيسخف الضغوط على الحركة الإسلامية، التي تتهم خصومها، والقصد أحزاب القائمة المشتركة، وأيضاً جهات سياسية خارج الحلبة البرلمانية في المجتمع العربي، بأنها هي من توجه الضغوط على الحركة للانسحاب من الحكومة.

بعد اجتماع مجلس الشورى سابق الذكر، صدرت قائمة مطالب تضعها «الموحدة» كشرط لاستمرار مشاركتها في الائتلاف، إلا أن هذه الشروط هي ما نصت عليها اتفاقية انضمام «الموحدة» للائتلاف، مثل خطة لزيادة ميزانيات المجتمع العربي، واعتراف بقرى عربية في صحراء النقب، ترفض السلطات الإسرائيلية الاعتراف بوجودها على الأرض، وتطبيق خطة مكافحة الجريمة، وهذه المطالب كانت «الموحدة» قد أعلنت سابقاً أنه تمت المصادقة على

تقترب الحكومة الإسرائيلية من مرحلة تحديد مصيرها، على الأقل في المرحلة القريبة، إذ إنه بقي أسبوعان حتى افتتاح الدورة الصيفية للكنيست، في التاسع من أيار المقبل، وفيها ستشهد المناورات الحزبية البرلمانية، في ظل ائتلاف بات يرتكز على ٦٠ نائباً، مقابل ٦٠ نائباً في صفوف معارضة ليست موحدة، بطبيعة الحال، إلا أن اعتداءات الاحتلال على القدس والمسجد الأقصى والضفة الغربية بشكل عام، وضعت الشراكة في الحكومة، كتلة «القائمة العربية الموحدة»، أمام ضغوط شعبية، وصلت إلى صفوف قيادة الحركة الإسلامية- الشق الجنوبي، التي تعد «الموحدة» ذراعها البرلماني، ولا تزال مسألة الانتخابات البرلمانية المبكرة في الفرضية الأقوى، لكن توقيتها لا يزال مجهولاً.

وكما هو معروف، فإن أزمة الائتلاف القائمة حالياً بدأت حينما أعلنت رئيسة الائتلاف، عديدت سيلمان، من حزب رئيس الحكومة «يمينا»، انسحابها من الائتلاف، وبات الائتلاف يرتكز على ٦٠ نائباً، وهذا حسب القانون لا يؤدي إلى سقوط الحكومة، بل إلى شل عملها أمام الكنيست بقدر كبير.

بحسب القانون الإسرائيلي، فإن الحكومة يمكن أن تتشكل بكل أغلبية عادية في الهيئة العامة للكنيست، لكن حجب الثقة عنها يحتاج إلى أغلبية لا تقل عددياً عن ٦١ نائباً، وكذا بالنسبة لحل الكنيست، الذي بحسب القانون يحتاج لأغلبية أعضاء الكنيست (٦١ نائباً).

وعلى هذا الأساس، فإن الائتلاف الحاكم بات يرتكز على ٦٠ نائباً، وقد يخسر من هذا العدد في حال وتمرد آخر في الائتلاف، وذلك مقابل ٦٠ نائباً في معارضة ليست متكتلة على نفسها، إذ إن ٦ مقاعد منها هي للقائمة المشتركة التي لا يمكنها أن تكون ضمن فريق واحد مع كتل المعارضة من اليمين الاستيطاني، وفي ذات الوقت هي معارضة للحكومة الحالية.

كما أنه ليس واضحاً كيف سيكون أداء النائب عديدت سيلمان، بمعنى: هل ستصوت بشكل دائم ضد الحكومة، ومع حجب الثقة عنها؟ أم أن تصويتها سيكون مشروطاً بحسب ما يتم طرحه؟ وفق ما ورد في تقرير لصحيفة «يديعوت أونروت»، عن سيلمان.

إلا أنه في الأسبوعين الماضيين، مع تصاعد اعتداءات قوات الاحتلال على القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك، وأيضاً على مناطق عدة في الضفة الغربية، وسقوط عدد من الشهداء، فإن كل هذا ولكن بالذات الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك، باتت الحركة الإسلامية الجنوبية وذراعها البرلماني- القائمة العربية الموحدة- الشراكة في الائتلاف الحاكم، في وضعية مرجحة أمام الشارع، وهذا عكس نفسه على قيادات حاوية وسابقة في الحركة جاهر في دعوتها لانسحاب كتلة «الموحدة» من الائتلاف الحاكم فوراً.

الأنظار على «الموحدة» و«يمينا»

حينما أعلنت النائب سيلمان انسحابها من الائتلاف، صباح يوم السادس من نيسان الجاري، تم توجيه الأنظار إلى كتلة «يمينا» التي يترأسها رئيس الحكومة نفتالي بينيت، واحتمال أن يتمرد نائب آخر منها، بما يعني أن يصبح في المعارضة ٦١ نائباً، ما يفسح المجال لأمريين، وهو أن ثلاثة نواب متهمدين من «يمينا» يمكنهم تشكيل كتلة برلمانية جديدة، كونهم يشكلون أكثر من ثلث الكتلة الأم، «يمينا»، التي حازت على ٧ مقاعد في الانتخابات الأخيرة، إذ إنه سبق سيلمان النائب عميحاي شيكلي، الذي تمرد على كتلته ورفض الانضمام إلى الائتلاف، إلا أنه من مرور ما يقارب ٣ أسابيع على إعلان سيلمان، لا يبدو أن هناك نائباً ثالثاً على الأقل من هذه الكتلة سيتمرد، ولكن هذا احتمال يبقى قائماً، خاصة مع بدء الدورة البرلمانية الصيفية في التاسع من أيار المقبل، وتستمر حتى النصف الثاني من شهر تموز المقبل، هذا إذا صمدت الحكومة، وإذا لم يتم حل الكنيست حتى ذلك اليوم، والأمر الثاني أنه حينما يكون في المعارضة ٦١ نائباً، سيكون بالإمكان تمرير قانون حل الكنيست، الذي بخلاف مشاريع حجب الثقة عن الحكومة، لا يحتاج إلى موضوع سياسي، وترشيح مرشح آخر لرئاسة الحكومة، ما يجعل كل كتل المعارضة تتوحد خلف هذا المشروع، وعلمت التجربة أنه في حالة كهذه، فإن الحكومة ذاتها تبارر لحل الكنيست، لتبعد الأراج عن كتلتها أمام الرأي العام.

وطالما لا يوجد متمرد آخر من كتل الائتلاف، فإن الوضع سيكون معلقاً، بين ائتلاف متماسك من ٦٠ نائباً، ومعارضة ليست متكتلة من ٦٠ نائباً، وهذا نظرياً يمكن الحكومة من الاستمرار في عملها، برغم الصعوبة في تمرير قوانين ذات شأن، منها ما بات في مسار التشريع، وهذه الحال، أيضاً نظرياً للتأكيد، يمكن

هل بدأت إسرائيل بتطبيق استراتيجية لايبدي تجاه قطاع غزة: «الهدوء مقابل الاقتصاد»؟

كتب عبد القادر بدوي:



(أبأ)

(هوامش)

1. للاستزادة، أنظر/ي: وليد حبّاس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والمسألة الفلسطينية. في: تقرير مدار الاستراتيجي 2022، المشهد الإسرائيلي 2021. رام الله: مدار، 2022. 30-40.
2. للاستزادة حول خطاب يائير لبيدي، أنظر/ي: https://www.gov.il/he/Departments/news/fm_lapid_ict.
3. المرجع السابق.
4. أمير بوجبوط، استعدادات على حدود غزة: تخوف لدى المستوى الأمني من عمليات إطلاق للصواريخ من القطاع، موقع والا، 23 نيسان 2022. <https://news.walla.co.il/item/3502089>.

الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن. كما صرح «متشوق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، غسان عليان قائلاً: «لأول مرة منذ العام ٢٠٠٥ قرّنا الموافقة على توظيف ما يصل إلى ٢٠ ألف عامل من قطاع غزة في مجال البناء والزراعة»، مشيراً إلى أن هذا القرار صدر عن وزير الدفاع بيني غانتس. في المقابل، تم الإعلان في قطاع غزة، عن خطة لتوفير نحو ٣٠ ألف تصريح عمل داخل الخط الأخضر، في أعقاب التفاهات التي أفضت إلى وقف إطلاق النار في ٢٠ أيار المنصرم بين حماس وإسرائيل، تلا ذلك الإعلان عن فتح «وزارة العمل» في غزة باب التسجيل الإلكتروني للحصول على تصريح عمل داخل الخط الأخضر.

وعلى الرغم من أن السياسة الإسرائيلية هذه تجاه قطاع غزة ليست جديدة، أي منح تسهيلات اقتصادية محدودة مع إطباق الحصار على القطاع، فإن عملية استحداثها - من ناحية خطابية على الأقل كما ورد في تصريح لايبدي - وما تبعها من خطوات عملية تتمثل في منح، وزيادة، حصة عمال قطاع غزة من تصاريح العمل داخل الخط الأخضر تأتي في إطار محاولة تثبيت معادلة جديدة بموجبه تحاول إسرائيل تعميق سياسة «العصا والجزرة» تجاه القطاع، والدفع قدماً باتجاه خلق ضغط داخلي مدني على فصائل المقاومة لا سيما في ظل تعقّد الأزمة التي تواجهها حركة حماس، وزيادة الأعباء المدنية تجاه سكّان القطاع، مع استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧.

ضمن هذه الرؤية، أعلن بيني غانتس عن إغلاق «معبر إيرز» معبر بيت حانون، أمام العمال الفلسطينيين بدءاً من يوم الأحد (٢٠٢٢، ٤، ٢٤)، والشروع بفرض رزمة «عقوبات اقتصادية» على القطاع، وذلك بعد مشاورات أجرتها المستويات الأمنية والجيش في أعقاب إطلاق ٣ صواريخ من قطاع غزة رداً على الاعتداءات الوحشية للشرطة والأجهزة الأمنية الإسرائيلية على الفلسطينيين والمصلين في ساحات المسجد الأقصى، وما تشهده المدينة من تصعيد إسرائيلي بالتزامن مع شهر رمضان. ووفقاً للمصادر الإسرائيلية، فإن الجيش الإسرائيلي أوصى المستوى الاقتصادي في أعقاب إطلاق الصواريخ، بعدم الرّد عسكرياً على القطاع - كما حدث في الأيام الماضية، وكما فعلت إسرائيل على مدار العقد المنصرم - وفرض رزمة «عقوبات اقتصادية» تتمثل بدايةً في إغلاق «معبر إيرز» أمام العمال الفلسطينيين، مع استمرار التصريح بـ «جهازية الجيش» الدائمة، والقصور، لمواجهة أي تصعيد عسكري متמשّل مع القطاع، والتأكيد على أن للجيش «بشكل أهداف كبير» في القطاع سيقوم باستهدافها عسكرياً في حال تم استئذان عملية إطلاق الصواريخ من القطاع. (٤)

وعلى الرغم من أن هذه الخطوات تأتي في إطار الترجمة العملية للاستراتيجية المشار إليها، «الهدوء مقابل الاقتصاد» فإن هناك إدراكاً في أوساط المستويين الأمني والسياسي في إسرائيل بأن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تكون نهائية وكافية في التعامل مع القطاع، وأن اندلاع مواجهة عسكرية أمر غير مستبعد لا سيما في ظل التصعيد الإسرائيلي في القدس والضفة الغربية، والذي وصل ذروته في الاعتداءات المتكررة على المصلين، واقتحام ساحات المسجد الأقصى خلال الأيام الماضية، من ناحية أخرى،

أشرنا في السابق، وبشكل خاص في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢٢: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢١، إلى أن هناك استراتيجية إسرائيلية جديدة في التعامل مع قطاع غزة، كان قد صرح بها وزير الخارجية ورئيس الحكومة المقبل (بموجب اتفاق التناوب الحكومي) يائير لايبدي، وهي استراتيجية تختلف عن تلك التي اتبعتها بنيامين نتنياهو خلال فترة حكمه الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٦. في هذه المساهمة، سنحاول قراءة القرارات الإسرائيلية الأخيرة تجاه قطاع غزة ضمن هذا النهج، واستشراف ما إذا كانت تنوي إسرائيل بالفعل تفعيل هذه السياسة كسياسة بديلة في إطار «إدارة الصراع» مع القطاع، على المدى البعيد، حتى وإن لم يتم الإعلان، بشكل صريح، عن تبني هذه الاستراتيجية من قبل الحكومة الإسرائيلية. بدايةً، تتعامل إسرائيل مع قطاع غزة منذ الانقسام الفلسطيني وفقاً لاستراتيجيتين متداخلتين ومتناقضتين تتغلغلها بشكل متكامل: الأولى (القطاع حيزاً جغرافياً منفصلاً)، ويقع في ضلها «الهدوء الأمني»، لمحاولة تقويض/ منع أي تصعيد مع فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة، وذلك من خلال إعادة النظر المستمرة في معادلة الردع التي تتناكّل مع مرور الزمن، وتتطلب إعادة «تنشيط» إما من خلال الانخراط بحروب أو حملات عسكرية ضدّ القطاع، أو من خلال التلاعب بسياسات الإغلاق وإعادة هيكلة الحصار لخدمة معادلة الردع، أما الثانية فتتمثل في التعامل مع غزة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الكيان الفلسطيني، حيث تنسج سياسات تسعى من خلالها لتعزيز الانقسام الفلسطيني والبقاء على القطاع ككيان منفصل. (١)

في أعقاب تسلّم «حكومة التغيير» الحكم في إسرائيل، وبخلاف استراتيجية نتنياهو السابقة في التعامل مع القطاع القائمة وفق مبدأ «الهدوء مقابل الهدوء»، أعلن وزير الخارجية لايبدي عن استراتيجية «الهدوء مقابل الاقتصاد»، وبحسب هذه الاستراتيجية فإن على إسرائيل الشروع بخطوات اقتصادية كبيرة متعددة السنوات من أجل تحقيق الأمن، حيث أن الفرض من هذه الخطوات، بحسب خطاب لايبدي، هو «تحقيق الاستقرار على جانبي الحدود، من ناحية أمنية ومدنية؛ سياسية واقتصادية، وسيستعين على المجتمع الدولي وسكان القطاع معرفاً أن «إرهاب حماس» هو الحاجز الفاصل بينهم وبين الحياة الطبيعية والاستقرار الأمني والمدني الاقتصادي». (٢) وأضاف «يجب علينا إخبار سكان القطاع في كل مرحلة أن حماس تفوتكم إلى الهلاك، وأنه لن يأتي أحد للاستثمار أو يسهم في بناء اقتصاد القطاع ما دامت حماس تطلق النار باتجاه إسرائيل... لذلك يجب حمل سكان القطاع للضغط على حماس...». (٣)

ولترجمة هذه السياسات على الأرض، أقدمت الحكومة الإسرائيلية خلال العام المنصرم على منح عمال قطاع غزة تصاريح للعمل داخل الخط الأخضر بحوالي ١٢ ألف تصريح، أعقبتهما زيادة مقاديرها ٨٠٠٠ ألف تصريح لتصل إلى ٢٠ ألف تصريح عمل، في إطار ما أطلق عليه رئيس الحكومة نفتالي بينيت تسهيلات للفلسطينيين في لقاء جمعه بوزير

الخلفية التنظيمية والأيدولوجية لإيتمار بن غفير... تحويل العداء للعرب إلى ممارسة روتينية مقبولة إسرائيلاً!



(أبأ)

بن غفير في القدس لـ «إشغال الحرائق».

3. المرزبد حول «كاخ» والكهانية، راجع/ي منشورات سابقة في مركز مدار، مثل: أنطون شلحت، جذور الكهانية عميقة في المجتمع الإسرائيلي، ملحق المشهد الإسرائيلي- مدار، 15 شباط 2021. أنظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3EDMTxr>؛ خلدون اليرغوثي، إيتمار بن غفير يعود بـ«كاخ» إلى الكنيست بمباركة نتنياهو، ملحق المشهد الإسرائيلي- مدار، 8 آذار 2021. أنظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/389vyyd>.

4. Jonathan Lis, "Second Israeli MK Admits to Having Given Settlers Information on IDF Movements" in Haaretz, 8 Jan 2012. See: <https://www.haaretz.com/1.5161259>.
5. Asher Schechter, "Michael Ben Ari, Bugbear of the Left", in Haaretz, in 11 Jan 2013. See: <https://www.haaretz.com/premium-michael-ben-ari-bugbear-of-the-left-1.522408>

التجمعات الفلسطينية المختلفة بين النهر والبحر، من ناحية أخرى؛ تُدرِك إسرائيل أن مسألة منح تسهيلات اقتصادية محدودة لا يمكن أن يُشكّل حلّاً نهائياً لقطاع غزة - باعتبارها مشكلة «إنسانية» كما تُحاول إسرائيل تسويقها - بل هي قضية سياسية من الدرجة الأولى، مرتبطة بشكل رئيس بغياب الحل السياسي مع الفلسطينيين، وإن استمرار التعامل مع القطاع بوضفه قطاعاً منفصلاً عن التجمعات الفلسطينية الأخرى، وإن نتج، ذلك لبعض الوقت، إن يُشكّل، بأي حال الأحوال، بديلاً للحل السياسي الذي يرفض على إسرائيل استحقاقات سياسية، حتى وإن كانت الأخيرة غير مستعدة، أو لا تريد تقديمها، في ظل ظروف إقليمية ودولية لا تُشكّل ضغطاً عليها، لذلك، تحاول إسرائيل كسب مزيد من الوقت في اتباع مثل هذه السياسات في إطار توجّدها القاضي بالاستمرار بـ «إدارة الصراع» مع الفلسطينيين وليس حلّه، طالما تسمح الظروف الفلسطينية، والإقليمية، والدولية بذلك.

تسعى إسرائيل، وعبر الوسيط المصري، إلى الضغط على حركة حماس (بصفتها المسؤولة عن إدارة القطاع) من أجل منع إطلاق الصواريخ، بالتزامن مع إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت عن قراره منع عضو الكنيست المتطرف إيتمار بن غفير من الوصول إلى باب العمود في إطار ما يُعرف بـ «مسيرة الأعلام» التي تُنظّمها جمعيات يمينية متطرفة في إطار احتفالات اليهود بـ «يوم القدس» - الذي يصادف يوم احتلال القدس إبان حرب حزيران ١٩٦٧.

إجمالاً؛ تُدرِك المستويات الأمنية والسياسية الإسرائيلية أن فرض عقوبات اقتصادية على القطاع، لا يمكن أن يمنع اندلاع مواجهة عسكرية مع القطاع، وسيُجْمأ وإن استمرت الاعتداءات والاقتحامات المتكررة لساحات المسجد الأقصى، والاعتداء على المصلين فيها، حيث أن العقد المنصرم أثبت أن مثل هذه التفاهات، مهما بلغت، سرعان ما تنهار في حال واصلت إسرائيل، ومصعدت، من سياساتها تجاه الفلسطينيين في

التوراة الذي يحتوي على نصوص ربانية حول طريقة السيادة السياسية لليهود. (٤) على العرب في إسرائيل أن يعيشوا بدون حقوق سياسية أياً كانت، أما الراضون فيمكثهم المغادرة طوعاً مقابل تعويضات، والراضون للمغادرة الطوعية سيتم إجبارهم على ذلك بالقوة.

هذه المواقف السياسية تستند، حسب كهانا، إلى تعاليم التوراة السليمة، بل هي شريحة ربانية وليست مجرد مواقف سياسية يمكن مناقشتها أو المساومة عليها. لهذا السبب، أسس كهانا حزب «كاخ» في إسرائيل بالإضافة إلى «عصبة الدفاع اليهودية» وهي تنظيم ميليشياتي أقيم في الولايات المتحدة لمكافحة معاداة السامية بكل الأشكال المتاحة وأهمها العنف. وقد تم إخراج كل من حزب كاخ و«عصبة الدفاع» عن القانون واعتبارهما منظمين إرهابيين ليس فقط من قبل إسرائيل، وإنما أيضاً من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. بيد أن الجماعات الكهانية ما تزال حاضرة في المجتمع الإسرائيلي حتى اليوم، واليوم يشكل الكهانيون نواة يقدر عددها بحوالي ١٠٠ شخص، بالإضافة إلى أتباع يشكلون الدائرة الأوسع المحيطة بالناوَة ومعظمهم لهم علاقات تربطهم بشكل مباشر أو غير مباشر بحزب «قوة يهودية» الذي يمثله بن غفير في الكنيست.

بعد أن تم إخراج حزب «كاخ» عن القانون في إسرائيل عام ١٩٤٤، مرت الصهيونية الدينية المتطرفة بعدة تحولات ساهمت في طرفها سياسياً وأيدولوجياً، وهي سيرورة تم تناولها في مركز مدار بشكل مستفيض في العديد من المنشورات. وأهم هذه الأحداث تمثّلت في اتفاق أوسلو الذي أفضى إلى منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً على مناطق داخل الضفة الغربية (١٩٩٣-١٩٩٨)، والانسحاب من قطاع غزة (٢٠٠٥)، هذا الأمر دفع تيارات مختلفة داخل الصهيونية الدينية إلى الردكّة المتطرفة من خلال إنشاء العديد من الأحزاب والحركات والجمعيات والمدارس الدينية. أحد أهم هذه التشكيلات كان تحالف «الاتحاد القومي» (تأسس عام ١٩٩٩) وضم تشكيلة متنوعة من الأحزاب اليمينية الاستيطانية واليمينية العلمانية ونجح في الوصول إلى الكنيست حاصداً ٤ مقاعد (في انتخابات العام ١٩٩٩) ثم ٧ مقاعد (في انتخابات العام ٢٠٠٣) ثم ٦ مقاعد (في انتخابات العام ٢٠٠٦) ثم ٤ مقاعد (في انتخابات العام ٢٠٠٩) قبل أن يتحكّم في العام ٢٠١٣. وقد عرف تحالف «الاتحاد القومي» بعدائه الشديد للفلسطينيين، واستعداده لمواجهة مؤسسات دولة إسرائيل وأجهزتها الأمنية عندما يتعلق الأمر بحياة المستوطنين أو إخلاء بؤهم، مثلاً، ارتبط اسم «الاتحاد القومي» بجماعات «تدفيح الثمن» التخريبية وشبيبة التلال المتطرفة، وأيد في أكثر من مناسبة المستوطنين الذين يواجّهون أجهزتها أمن إسرائيل دفاعاً عن أراضي «يهودا والسامرة». (٥)

بسبب تفكّك «الاتحاد القومي» في العام ٢٠١٣، قام أرييه

كتب وليد حبّاس:

بتاريخ ٢٠ نيسان ٢٠٢٢، تزعم إيتمار بن غفير، عضو الكنيست اليميني المتطرف، مسيرة أعلام للمستوطنين كان من المفترض أن تمر في منطقة ساب العمود قبل أن تمنعها الشرطة الإسرائيلية. الأجزاء المشحونة التي سادت القدس منذ بداية شهر رمضان، والنخوف من تدرج الأمور إلى مواجهة عسكرية مع القطاع، بالإضافة إلى ضغوط إقليمية ودولية، دفعت نفتالي بينيت، رئيس الحكومة الإسرائيلية، وبعد أن تفاور مع المستويات الأمنية، إلى منع هذه المسيرة. هذه الواقعة تضاف إلى سلسلة طويلة من التصرفات التي يقوم بها بن غفير منذ نجاح حزبه، «قوة يهودية»، بالحصول على مقعد يتقدم في الكنيست في آذار ٢٠٢١ بعد تحالفه مع حزبين استيطانيين آخرين، مثلاً، في ١٩ تشرين الأول ٢٠٢١، تشارك بن غفير بالأيدي مع النائب العربي في الكنيست أيمن عودة بعد أن رفض الأول استضافة القواسمي وهو أمير مريض عن الطعام في مشفى إسرائيلي. (١) وفي ٢٢ كانون الأول ٢٠٢١، سحب بن غفير مسدس على حارس أمن داخل مدينة تل أبيب فقط لأنه من أصول عربية. (٢) وقد أقام بن غفير مكتباً ميدانياً له في حي الشيخ جراح، مرة في نيسان ٢٠٢١ ومرة أخرى في شباط ٢٠٢٢، الأمر الذي دفع المشاحنات ما بين الفلسطينيين المهددين بالإخلاء والجماعات الاستيطانية إلى مستويات أعلى. هذه المقالة تستعرض بروفائيل إيتمار بن غفير، وحزبه اليميني «قوة يهودية»، والذي يعتبر حزياً فاشياً، ويتموضع في أقصى المتطرف داخل تيار الصهيونية الدينية الاستيطاني، ويتباهى جهاراً بمواقفه المعادية والعنيفة لكل ما هو عربي ومطالبته الدائمة بحل الدولة الواحدة التي لا مكان فيها لأي كينونة سياسية فلسطينية خصوصاً داخل الضفة الغربية، واهتمامه الخاص بمنطقة الحرم القدسي الشريف باعتبارها «جبل الهيكل» الذي منه يبدأ الخلاص اليهودي.

تعود الجذور التنظيمية والأيدولوجية لبـ بن غفير (المولود عام ١٩٧٦) إلى العام ١٩٧٦، عندما هاجر مائير كهانا من الولايات المتحدة إلى إسرائيل وأسس حزب «كاخ» والذي نجح في الدخول إلى الكنيست عام ١٩٨٤ بمقعد واحد قبل أن يتم تصنيفه من قبل إسرائيل كحزب فاشي خارج عن القانون ليتم حظره نهائياً وتفكيكه في العام ٢٠١٩. (٣) وبات النهج الأيدولوجي الذي أسسه كهانا يُعرف فيما بعد باسم «الكهانية» وهو نهج يجمع ما بين التدين السياسي والمغالاة القومية والممارسات العنيفة، ويكمن تليخيصه بالتالي: (٤) تحثّ الكهانية كافة يهود العالم على الهجرة القومية إلى إسرائيل. (٥) معظم العرب المقيمين في إسرائيل (وإسرائيل تشمل الأرض المحتلة حسب الكهانية) هم أعداء للشعب الإسرائيلي ولا يجب التعايش معهم. (٦) معاداة الديمقراطية السياسية باعتبارها خياراً مناسباً فقط لأولئك الذين لم يمن الله عليهم بكتاب

(هوامش)

1. The times of Israel, "Ayman Odeh, Itamar Ben Gvir clash at hospital by Palestinian prisoner's bed", in The Times of Israel, 19 Oct 2021. See: <https://bit.ly/3EFgFBK>.
2. Stuart Winer, "Far-right MK Ben Gvir pulls gun on Arab security guards in clash over parking", in The Times of Israel, 22 Dec 2021. See: <https://bit.ly/3EEwtVB>.



(ب.أ)

في شارع ديزنفوف بتل أبيب في السادس من الشهر الجاري.

خلخلة وهَم الفصل بين «الساحات الفلسطينية»!

كتب عصمت منصور:

أعدت سلسلة العمليات التي وقعت في قلب مدن الداخل، أي في بئر السبع والخضيرة وبني براك وتل أبيب، وأوقعت ثلاثة عشر قتيلًا خلال ثلاثة أسابيع، إلى واجهة الأحداث، التحدي الأمني، وهاجس عودة العمليات داخل المدن الإسرائيلية، وإمكانية أن يقود ذلك، بسبب الخطوات والإجراءات الانتقامية والعقابية والرادعة التي قد تقدم عليها الحكومة ومنظمة الأمن الإسرائيلية، إلى توسيع دائرة المواجهة، لتشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما فيها القدس، مرورًا بالبلدات الفلسطينية والمدن المختلطة في أراضي ١٩٤٨، وصولًا إلى غزة، وتكرار سيناريو أيار من العام الماضي ٢٠٢١.

بدأت هذه العمليات بعملية طعن ودهس في القنب في ٢٢ آذار الماضي وأسفرت عن قتل أربعة إسرائيلييين، والتي تلتها بعد عدة أيام (في ٢٧ آذار) عملية إطلاق نار في وسط مدينة الخضيرة، نفذها شابان فلسطينيان من أم الفحم في المثلث الشمالي، وقتل خلالها جنديان إسرائيلييان، وأصيب ١٢ آخرون، ومن ثم بعدها بأقل من ٤٨ ساعة (٣٠ آذار) وقعت عملية بني براك والتي قام فيها الشباب ضياء حمارشة من بعيد في محافظة جنين بتنفيذ عملية إطلاق نار وقتل ٥ إسرائيلييين، وآخر هذه العمليات هي عملية إطلاق النار التي نفذها رعد حازم في شارع ديزنفوف وسط تل أبيب وقتل فيها إسرائيلييان وأصيب ١٤ آخرون وجميعها عمليات فردية، ووقعت داخل الخط الأخضر، في قلب المدن الإسرائيلية، ولم تنته دون أن توقع قتلى وجرحى، بعد أن فشلت أجهزة الأمن في منعها وإجباطها قبل وصول منفذيها إلى أهدافهم.

تزامن هذه العمليات مع قدوم شهر رمضان، وتقاطع هذه المناسبة الدينية مع الأعياد اليهودية، ومناسبات وطنية ودينية، والتي سبقتها جميعًا تحذيرات من أجهزة أمنية متعددة من احتمال نشوب موجة جديدة من التصعيد، ضاعف من الشعور بخطر اندلاع مواجهة جديدة، قد تمتد لأشهر طويلة وتوقع عددا كبيرا من القتلى والجرحى، كما أنها قد تنعكس سلبًا على قدرة الائتلاف الحاكم في الحفاظ على استقراره ومنع سقوط الحكومة التي توصف بالهشة، خاصة بعد فقدانها للأغلبية البرلمانية الضئيلة التي كانت تتمتع بها في الكنيست بعد إعلان رئيسة الائتلاف الحكومي عيديت سيلمان في السادس من نيسان الحالي انسحابها من الائتلاف، وانضمامها إلى معسكر المعارضة بقيادة بنيامين نتنياهو.

المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هارثيل، لخص، في مقالة تحليلية له في ٣٠ آذار وقبل عملية ديزنفوف، الأجواء المرتبكة التي سادت في أروقة الأمن وفي أوساط السياسيين، بأنها تكمن في تحقق «سيناريو المحاكاة، والارتجال،

وهو ما يمكن أن يفسر نجاح هذه العمليات و «عدم وجود إنذارات مسبقة لدى الأجهزة الأمنية حولها»، ولكنه أيضًا لا يجعلها مادة «للمحاكاة والتقليد» بل شرارة قد تشعل كل الجبهات.

«فصل الساحات»: اسم آخر للعصا والجزرة

الطابع «الأثير» والقائم على المحاكاة ووجود حافز ودافع لدى أفراد بتنفيذ عمليات شكّل تحديًا كبيرًا أمام أجهزة الأمن، وتطلب معالجات مختلفة. وتعكس قرارات المجلس الأمني السياسي المصغر «الكابينيت» والذي عقد في الثلاثين من آذار الماضي، الطهيبة المزروعة التي تتطلبها مواجهة هذه الموجة من العمليات، فألى جانب النشر المكثف لقوات الشرطة والجيش وحرس الحدود في المدن الإسرائيلية وعلى طول الخط الأخضر، وإغلاق الفتحات في جدار الفصل، تم زيادة ميزانيات الشرطة واستدعاء مزيد من الدواخل من زيارتها والتسوق منها، وسحب عدد مع غزة، وإقرار خطوات تعتمد على المبادرة وإحباط العمليات، وهي قرارات تهدف إلى منع العمليات المستقبلية، والأهم استعادة الشعور بالأمن الشخصي لدى الإسرائيلي العادي، وترميم صورة الردع وهيبة المنظومة الأمنية. وتم بالمقابل حصر العقوبات والإجراءات الانتقامية والرادعة بأصغر دائرة ممكنة من عائلات منفذي العمليات أو المناطق التي يخرجون منها، خاصة مدينة جنين التي تم إغلاقها ومعاقبتها لفترة وجيزة وشملت العقوبات عليها منع مواطني الداخل من زيارتها والتسوق منها، وسحب عدد من تصاريح العمال والتجار، وإغلاق بعض المعابر، حيث قرر الكابينيت عدم إلغاء التسهيلات التي كانت قد أقرت مسبقًا لمناسبة حلول شهر رمضان قبل اندلاع موجة العمليات الأخيرة.

والتشديد على أن سحب تصاريح العمل سيكون من الأقارب من الدرجة الأولى، إلى جانب هدم منازل المنفذين.

أطلق الجيش الإسرائيلي على مجمل هذه القرارات والسياسات والتوجهات العملياتية العسكرية أو الاستخباراتية أو السياسية والإعلامية اسم (كاسر الأمواج) وذلك لتجسيد الانطباع القوي السائد لدى الأوساط الأمنية بأن هذه الموجة لا تشبه العمليات التي كانت تنطلق من مدن الضفة في ذروة الانتفاضة الثانية، والتي كانت تقف خلفها مجموعات منظمة تمتلك بنية تحتية عسكرية تتحصن داخل المدن التي لم يكن يدخلها الجيش الإسرائيلي بسبب اتفاق أوسلو حتى حملة «السور الواقي» واجتياح الضفة التي قادها رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون في أواخر آذار ٢٠٠٢.

تعتمد عملية «كاسر الأمواج» على محاربة عدو خفي، فردي، مباغت، يصعب التنبؤ به، لذا فإنها ستسعى إلى ممارسة ضغط مكثف وشديد وخاطف ومركز، تقوم به قوات خفيفة ومدربة

(مستعربون ووحدات نخبة مختارة) ضد أهداف وأشخاص وفئات مرشحة لأن تكون ضمن المنفذين المحتملين لعمليات قادمة.

اعتمدت العمليات العسكرية في «كاسر الأمواج» على الدعاية والاستعراض في جانب كبير منها، حيث تم اقتحام مدينة ومخيم جنين وتنفيذ اعتقالات وخوض اشتباكات مسلحة مع شبان فلسطينيين فيها في وضع النهار، بهدف إظهار وإبراز عامل الردع وعدم الخشية من المواجهة.

ولخص وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس والذي يعتبر الشخصية الأقوى في الحكومة الإسرائيلية السياسية الأمنية التي تنتهجها إسرائيل في مقابلة مع موقع «واينت» في الثالث من نيسان الحالي بأنها تقوم على «سياسة مدنية واسعة قدر الإمكان» تتمثل في زيادة عدد العمال الفلسطينيين العاملين في سوق العمل الإسرائيلي والتعبير عن الرغبة في «استمرار اللقاءات مع الرئيس أبو مازن» للحفاظ على التنسيق مع أجهزة أمن السلطة، وكل هذا كان مقصودًا به احتواء الموجة، وعدم تزايد ظاهرة العمليات الفردية أو دائرة المؤيدين لها والراغبين في الانضمام إليها ومحاكاة منفذيها.

لخص الصحافي المتخصص في الشأن العسكري في صحيفة «يسرائيل هيوم»، يوأف ليمور، بدوره أهداف هذه السياسة في مقالة له نشرها في ٣١ آذار الماضي، اعتبر فيها بأنها تأتي جزء «الدرس الرئيس الذي يتوجب على أجهزة الأمن الإسرائيلية تعلمه من أحداث أيار الماضي، الحاجة إلى الفصل والتمييز بين الجبهات» بما فيها جبهة الداخل «وعدم الانجرار إلى المعادلة التي تحاول فرضها الفصائل في غزة بالرابط بين القدس وغزة والضفة ومناطق الـ ٤٨».

اتفق المراسل العسكري لصحيفة «معاريف»، طال ليف رام بدوره مع هذه القراءة وقال إن تقديرات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تشير إلى أن «التوترات والأحداث الاستثنائية في القدس ستمتد إلى مناطق أخرى إذا ما تواصلت خلال الأيام المقبلة» الأمر الذي يشكل «تحديًا كبيرًا» للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية التي باتت ترى أن احتمالات التصعيد به غزة ارتفعت في الأيام الماضية» معتبرا أن التصعيد في حال استمراره قد يدفع الفصائل إلى إطلاق الصواريخ من غزة تجاه المستوطنات الإسرائيلية» وهو ما يبرر السياسة «غير المتشددة» تجاه الجمهور الفلسطيني العريض، خاصة في شهر رمضان. اعتبر المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، عاموس هارثيل أن حالة التوتر تسود «كافة الساحات، وأن ما ييسجج على اتخاذ سياسات «مدنية» هوائية» لا يبرر زخما فلسطينيا للاحتجاجات والمواجهات مع قوات الاحتلال في عموم الضفة الغربية المحتلة» وأن الفصائل الفلسطينية قد تلتحق تنظيميا «بموجة العمليات الفردية».

لاقت سياسة الإبقاء على التسهيلات التي

انتهجها غانتس، وأقرها الكابينيت المصغر، للتعامل مع موجة التصعيد، وخاصة في ظل عدم فرض إغلاق شامل على الضفة الغربية، استخفافًا من قوى اليمين وممثليه، عبر عنه عضو الكنيست عن حزب الليكود أوفير أكونيس، حيث اعتبر في مقابلة مع القناة السابعة، أن موقف الحكومة يعبر عن «حالة ضعف فظيعة، وخضوع سيئ على مواصلة الارهاب» مشدداً على أن التجربة أثبتت أن «إحناء الرأس أمام الإرهاب يعمل على زيادته لا إخماده».

رأى عضو الكنيست ورئيس حزب الصهيونية الدينية اليميني المتطرف، بتسليل سموريتش، أيضًا أن سياسة فصل الساحات، وعدم ممارسة سياسة خانقة ضد الجمهور الفلسطيني والإبقاء على التسهيلات «عوامل ضعف». وقال سموريتش في مقابلة إذاعية مع الصحافيين بن كسبيت ويانوف ميغال إن التساهل الذي تبديه إسرائيل تجاه «موجة العمليات سيكلفها الكثير من الدماء». واعتبر أن «الإرهاب ينبع من تنامي الأمل وليس من اليأس والضائقة»، معتبرا أن هذه الموجة تحتاج في مواجهتها إلى ركيترين، تكتيكية، يتم التعبير عنها بسلسلة خطوات عقابية رادعة، وحرب لا هوادة فيها، تجعل حياة دائرة المنفذ غير محتمة!

ساحة أم ساحات؟

تحول سياسات إسرائيل العنصرية أراضي ١٩٤٨ إلى ساحة واحدة، وتمارس سياسة تمييزية ضد غير اليهود، عبرت عنها بشكل متواتر منظمات إسرائيلية وعالمية مرموقة مثل منظمة «بتسليم» وتقرير المنظمة الدولية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها «هيومان رايتس ووتش» في العام الماضي، وتقارير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فضلا عن التقرير اللافت لمنظمة العفو الدولية (أمنستي) في مطلع شباط من العام الحالي، والذي صرحته الأمانة العامة للمنظمة، أنيس كالامار، في مؤتمر صحافي بأنه «يكشف النطاق الفعلي لنظام الفصل العنصري في إسرائيل. وسواء كان الفلسطينيون يعيشون في غزة، أو القدس الشرقية، أو الخليل، أو إسرائيل نفسها، فهم يُعاملون كجماعة عرقية دونية ويحرمون من حقوقهم على نحو منهج. وقد تبين لنا أن سياسات التفرقة ونزع الملكية والإقصاء القاسية المتبعة في جميع الأراضي الخاضعة لسيطرة إسرائيل تصل بوضوح إلى حد الفصل العنصري. ومن واجب المجتمع الدولي التصرف» وفي هذا الوقت، وكذلك الوقت الذي تقترب فيه ذكرى معركة «سيف القدس»، أو «حارس الأسوار» كما يسميها الجيش الإسرائيلي، بكل الأحداث العنيفة التي تخللتها داخل مدن الخط الأخضر، تضامنا مع ما تتعرض له مدينة القدس، وفي ظل الرد الصاروخي واستهداف المدينة من قبل فصائل المقاومة في غزة، تأتي السياسة

الإسرائيلية الحالية لتكرس مبدأ فصل الساحات على اعتبار أن هذه أهم خلاصة خرجت بها منظومة الأمن من المواجهات السابقة.

اعتبر رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق، غيوروا أيلاند، في مقال نشرته «يديعوت أحرونوت» أن كل هذه الخطوات تكتيكية ومؤقتة ولا تحل جذر الأزمة الكامن في غياب أفق سياسي حقيقي لحل الصراع من جذوره.

اعتبر أيلاند أن المصلحة الإسرائيلية، في ظل هذه الظروف المتوترة، تقتضي «فحص إمكانيات أخرى محتملة لإنهاء الصراع وعدم الانغماس بالإمكانية الوحيدة المعروضة منذ العام ١٩٩٣ بينيت نفسه، وهي سياسات سبق أن جربت وقادت إلى نتائج معاكسة تماما بسبب أنها تعمق الصراع وتعمد سبل حلّه وتضعف خيار حل الدولتين وتدمج بين الساحات وتحولها إلى ساحة واحدة.

مجموعة الأزمات الدولية ومشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط للمساعدة على تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني نشرت هي الأخرى ورقة تقييم موقف اعتبرت فيه أن «عدم اتخاذ خطوات لتقليص الصراع والدفع نحو مبادرات سلام جدية، فإن الجهات الفاعلة الدولية تُمكن القمع الإسرائيلي، من خلال الصمت شبه التام، وتسمح لإسرائيل بالتصرف دون الخشية من أي عقاب. وفي غياب فعل أكثر حسماً وإعادة تفكير شاملة بالمقاربة الدولية للصراع، يمكن لهذا المسار أن يفضي إلى المزيد من الابتعاد عن حل الدولتين الذي تدعي دعمه، وإلى تآكل حقوق الفلسطينيين وتشجيع تجدد العنف» أو بكلمات أخرى تحويل مساحة فلسطين التاريخية إلى ساحة واحدة.

حتى على المستوى التكتيكي، وفي مواجهة الموجة الحالية، يشكك المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هارثيل، بقدرة هذه السياسات على احتواء المواقف، لا بل إنه يربط ما وصفها بإشارات مقلقة» صادرة عن حركة فتح مشيراً إلى «حضور لافت لناشطي الحركة في جنازات الشهداء الذين قتلوا برصاص الجيش الإسرائيلي في مواجهات مختلفة في شمال الضفة المحتلة خلال الفترة الماضية» والأخطر من ذلك، برأيه «المشاركة الاستثنائية لممثل عن حركة فتح في غرفة العمليات المشتركة لفصائل المقاومة في قطاع غزة، الأسبوع الماضي».

وبناء عليه، فإن موجة العمليات وسبل التصدي لها تدخلان إسرائيل في أزمة حقيقية مع الفلسطينيين فضلا عن أنها تعرضان كل المكاسب التي حققتها من «اتفاقات أبراهام» للخطر، وتوتران علاقاتها مع الأردن.



البحر الميت، اجتماع الجفاف وانخفاض مستوى سطح البحر.

(عن: «هآرتس»)

رغم كل الكلام المنمّق، الحكومة الإسرائيلية تعرقل «مشروع قانون المناخ» الذي صاغته بنفسها!

كتب هشام نفاع:

كما يبدو ما تعارضه وزارة المالية الإسرائيلية.

تبريرات الحكومة الإسرائيلية تناقض آخر وأهم التقارير الدولية!

يكتب الموقع الصحافي المستقل المذكور بأن مشروع قانون المناخ، بصيغته ونصه، يهدف إلى إلزام إسرائيل بالانضمام إلى الكفاح العالمي ضد أزمة المناخ، وكذلك الاستعداد لعواقبها، لكن القانون الذي نشرته الوزارة في ١٩٤،٢٠٢١، علق في ضوء الصراع المذكور. أي قد مر عام آخر، ويبدو أن «ما كان هو ما سيكون، ولا جديد تحت الشمس»، يصف الموقع الوضع مقتبساً عبارة توراتية شهيرة.

تبرز وزارة المالية اعتراضها بالقول إن «هناك وزارات ليس لديها جوانب تتعلق بتغير المناخ» وهو ما يشكل تناقضاً صارخاً مع آخر تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC تأسست العام ١٩٨٨ لتقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمي والفني والاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ وأسبابه وتأثيراته المحتملة واستراتيجيات التصدي لهذا التغير).

فهو يناقش المسألة بشكل شمولي، ويناقش كيف يمكن للاقتصاد العالمي والأنظمة الاجتماعية الفنية والاجتماعية الإيكولوجية الانتقال إلى مسارات متسقة مع قصر الاحترار على ١,٥ درجة مئوية والتكيف مع الاحترار العالمي البالغ ١,٥ درجة مئوية، ويشدد الموقع الصحافي على أن ذلك يشمل: الطاقة والصحة والنقل والزراعة والغذاء والأزياء والسياحة والاقتصاد والبناء والرفاه وغير ذلك. أي كل المجالات المؤتمنة الحكومة عليها.

ادعى عدد من كبار المسؤولين في وزارة المالية الذين تحدثوا مع «شكوف» أن الدولة غير قادرة على تحقيق أهداف خفض الانبعاثات، ويخشون أن تؤدي المصادقة على الأهداف الواردة في القانون إلى وضع يسمح لمنظمات ومواطنين بالتوجه إلى المحكمة لإصدار أمر بتنفيذها، وبالتالي تقييد أيدي الحكومة. كذلك، إذا ما رغبت الدولة في المصادقة على مشاريع أحفورية جديدة مثل محطة توليد كهرباء تعمل بالفاز الطبيعي، فيمكن للمحكمة أن تأمر بإلغاء هذه المشاريع، بسبب تعارضها مع أهداف خفض الانبعاثات مثلما هو منصوص عليها في القانون، يقول المسؤولون.

هنا يشير التقرير الى التصريحات الحادة للأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بمناسبة صدور التقرير الثالث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والتي قال فيها إن «أقوال بعض قادة الحكومات ورجال الأعمال (دون تسميتهم) تصب في اتجاه، بينما تصب أفعالهم

في اتجاه آخر.. إنهم بكل بساطة يكذبون.. وعواقب ذلك ستكون كارثية.. إننا في حالة طوارئ مناخية». وأضاف في كلمات غير مسبقة لمسؤول أممي في وصف خطورة الوضع: «نحن نسير بسرعة مروعة نحو كارثة مناخية.. مدن كبرى ستصبح مغمورة تحت المياه.. وموجات من الحر لم يسبق لها مثيل.. وعواصف مزرعية... ونقص في المياه.. وانقراض مليون نوع من النباتات والحيوانات». وسبق أن قال في حدث نظمته مجلة الإيكونوميست الأسبوعية حول الاستدامة، إن الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً والفقراء والضعفاء على الصغرة «الهلاك»، محذراً من أنه في العالما المترابط عالمياً، لا يمكن لأي دولة ولا شركة عزل نفسها عن «مستويات الفوضى هذه».

وصف سلوكيات بعض الحكومات بـ«الكذب» ينطبق هنا

يشكل التعاطي مع مشروع القانون (المنقوص نسبة للمعايير العالمية) من قبل جهات إدارية حكومية إسرائيلية مثلاً على وصف الأمين العام للأمم المتحدة سلوكيات بعض الحكومات بـ«الكذب» والتحدث في اتجاه والممارسة في اتجاه آخر. ومثلما يتبين فقد كشفت مسودة قانون العام للحكومة بوضع أهداف لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للعامين ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠، إمكانية قيام وزارة حماية البيئة بوضع خطة قومية لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كل خمس سنوات. كما حذفوا البند الذي يطالب جميع الوزارات الحكومية والسلطات العامة بإعداد خطة تاهب لأزمة المناخ.

كتبت صحيفة «هآرتس» في افتتاحية بعد هذا التقرير إن «أزمة المناخ ستؤثر على صحة وجودة حياة كل إنسان في إسرائيل دون علاقة بأرائه السياسية، مكان سكنه أو قدراته الاقتصادية، وعليه فحق رئيس الحكومة نفتالي بينيت حين تعهد أمام العالم بهدف صفر انبعاثات كربون بحلول العام ٢٠٥٠، ووصف الأزمة بأنها «مشكلة حقيقية»، ولكن في الأيام الأخيرة حين كان ينبغي الوقوف خلف الكلمات الكبيرة، مارس مكتب رئيس الحكومة ضغطاً شديداً على وزارة حماية البيئة لقبول الاعتراضات على بنود تمنح قانون المناخ قدرة فعلية. في وزارة المالية والطاقة يعارضون نقل صلاحيات لوزارة حماية البيئة أو التعهد في القانون بأهداف تلزم كل الدولة بالسير في الاتجاه المرغوب فيه، والنتيجة هي قانون مناخ يعتقد نشطاء البيئة بأنه من الأفضل بدونه».

أما إيلانا سوسان فقد كتبت في «معاريف» قبل ذلك: انضمت إسرائيل إلى التزام دول الـ OECD ووضعت لنفسها هدفاً بأن تقلص إلى الصفر انبعاث ثاني أكسيد الكربون حتى العام ٢٠٢٠. غير أنه في هذه الأيام حين كان ينبغي لمحطة توليد الطاقة «ردينج» التي غرست في قلب تل أبيب الموسعة أن تتوقف عن نشاطها، بشرنا أنه بأمر خاص من المجلس الإقليمي ستواصل «ردينج» العمل حتى العام ٢٠٣٠ على الأقل مع خيار التمديد.

الاستخفاف بركائز مشروع القانون تابعه موقع «شكوف» من خلال محادثات مع مسؤولين في الوزارة، ويقول إن الجهاز البيروقراطي حاول اتهام «السياسيين» بذلك، ولكن لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن هذه التعديلات على القانون، والتي تفرغه من مضمونه تقريباً. بينما كشف مسؤولون استخفافهم بالقضية، مثلما عجز عنه موظف كبير قال ساخراً أن التعامل مع الأزمة «كما لو كان العالم على شفا الدمار هو أمر ديني»، في تلميح إلى وصم النقد بالتعصب!

لا يعارض هذا التوجه فقط مع حقائق يكشفها ويؤكددها البحث العلمي على نحو متواصل في شتى الفروع، ولا مع ما تكرره تقارير لهيئات أممية مختصة، ولا مع منظمات بيئية واجتماعية وشعبية ناشطة في مختلف مجالات مواجهة الكوارث البيئية، بل أيضاً مع تقارير رسمية إسرائيلية. مثلًا، كتب مراقب الدولة في تقريره الشامل الخاص، في تشرين الثاني الماضي، عن شكل ومدى الاستعدادات الحكومية لمواجهة أزمة المناخ: «على أساس أبحاث علمية تراكمت في العقود الأخيرة، يتبلور إدراك عالمي بأن استمرار انبعاثات غازات الدفيئة بالأحجام الحالية سيؤدي إلى ارتفاع تركيزها في الغلاف الجوي، ومن ثم إلى تغييرات مناخية حادة، وستترتب على ذلك أزمة أخذة بالتشكل تشمل دولا وقطاعات مختلفة، والتي ستؤدي إلى تدهور اقتصادي، وصحي، وإيكولوجي عالمي؛ وأن منع تحقق هذا السيناريو يتطلب نشاطاً عالمياً شاملاً لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة من خلال الانتقال إلى اقتصاد خال من الكربون».

وبناء عليه، جزم المراقب: «تتطلب المواجهة الناجمة لتقليل غازات الدفيئة والتهيؤ للأضرار المناخية تغييراً في المفاهيم والتصورات، وبحسبها لا تشكل أزمة المناخ موضوعاً بيئياً بل أزمة بنوية- هيكلية تهدد العديد من المنظومات الحياتية (...) وفي ملخص الأمر يمكن القول إن ثمة تحدياً ماثلاً أمام الحكومة يتمثل في مسائل إدارة المخاطر على المستوى القومي، وضرورة رسم مسار يفضي إلى بناء اقتصاد يقل فيه

استخدام الكربون، والنمو الأخضر، والانتقال إلى طاقة خضراء من ناحية، والاستعداد الأمثل - من الناحية الأخرى- للمخاطر المترتبة على التغييرات المناخية على مستوى الفرد، والموارد والطبيعة. كلي أمل أن تساعد نتائج الرقابة وتوصياتها في النهوض بالقضايا التي تتعلق بأزمة المناخ، وأن تدفع الهيئات التي خضعت للرقابة للعمل في هذا المجال».

تجسيد للتناقض بين تقديس

مراكمات الأرباح وبين دعاة تدارك الانهيار

ربما أن الجهاز السياسي والإداري والبيروقراطي في وزارة المالية الإسرائيلية هو التجسيد الأذق والأحد للتناقض ما بين توجه تقديس مراكمات الأرباح الخاصة برعاية الدولة وحمايتها لكبار أصحاب الثروات والرساميل، وبين التوجه البيئي الذي يدعو إلى تدارك الانهيار الحقيقي في كوكبنا، وتداعياته المتمثلة في كوارث طبيعية وتصخر وأزمات طاقة وغذاء وتوسع رقعة الفقر والظلم الاجتماعي، هذا علاوة على تدمير قيم الطبيعة الحيوانية والنباتية، البرية والبحرية. الصحافي سيفر بلوتسكسر انتقد في مقال له («يديعوت أحرانوت»، أواسط نيسان) نهج الجزء «اليساري» في الحكومة وكتب: «من الصعب أن نرى ما الذي يميز اليسار حتى في النهج من أزمة المناخ: الأداة الاقتصادية الأكثر نجاعة في مكافحة الاحتباس الحراري للكرة الأرضية هي الضريبة على انبعاث غاز الدفيئة، التي تسمى «ضريبة الكربون». فقد تبنتها أحزاب يمين - وسط كثيرة؛ أما اليسار الديمقراطي فلم يقرر بعد إذا كان مع أم ضد. في إسرائيل من يدافع نحو ضريبة كهذه بنك إسرائيل بتأييد من اقتصادي طاقة مهنيين».

ربما من المفيد هنا اقتباس المفكر التقدمي الأميركي نوجام تشومسكي كما ورد في كتاب «أزمة المناخ والصفقة الخضراء العالمية الجديدة: الاقتصاد السياسي لإنقاذ الكوكب»، وهو مؤلف مشترك له مع العالم السياسي سي جي بولكرينيو، والخبير الاقتصادي زوبرت بولين، المناضل من أجل اقتصاد أخضر قائم على المساواة (ترجم فصلاً منه موقع «جدلية»)، إذ قال في حوار مع بولين، في ٢٠٢٠، تم تضمينه في الكتاب المذكور: «لا هواده في سعي الطبقات المجرمة وراء السلطة والربح، مهما كانت العواقب البشرية. وستكون هذه العواقب وخيمة إذا لم يتم التصدي لجهودها، وهزيمتها في الواقع، من قبل أولئك المعنيين بـ«بقاء البشرية». ليس ثمة وقت لتضع كلمات في مجاملات في غير موضعها. إن «بقاء البشرية» مُعرض للخطر في مسارنا الحالي!»

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي